

اتجاهات أساتذة الإعلام والاتصال الجزائريين نحو حرية التعبير في ظل الحروب السيبرانية - دراسة ميدانية

Algerian Media and Communication Professors' Attitudes Towards Freedom of Expression in Light of Cyber Wars - A Field Study

حياة حنون¹ ، ليلي فيلالي²

¹ محبر البحث في الدراسات الدعوية والاتصالية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة - (الجزائر)، h.hanoune@univ-emir.dz

² جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة - (الجزائر)، filali.leila@yahoo.fr

تاريخ الاستقبال: 2023/03/23؛ تاريخ القبول: 2025/04/10؛ تاريخ النشر: 2025/10/01

ملخص:

نسعى من خلال دراستنا هذه إلى تسليط الضوء على اتجاهات أساتذة الإعلام والاتصال الجزائريين نحو حرية التعبير في ظل الحروب السيبرانية، خاصة وأن هذه الحرية من الحقوق الأساسية الملزمة للإنسان، وركيزة مهمة للنظم الديمقراطية، فالتعبير الرقمي جزء من تطور البشرية خاصة في ظل انتشار الإنترنت والتكنولوجيا الجديدة، التي أثرت على مختلف جوانب حياة الإنسان وحرياته العامة في البيئة الرقمية، وفتحت المجال لزوج أنواع غير مألوفة من الحروب وهي الحروب السيبرانية، هذا ما جعل الفضاء الإلكتروني ساحة خصبة للصراع، سواء باستخدام حروب الأفكار والعمليات النفسية تحت مسمى حرية التعبير، أو باعتماد القوة الصلبة من فيروسات وهجمات إلكترونية. ومما لا شك فيه أن ما أحدثته الثورة التكنولوجية، أخذ أبعادا كثيرة انعكست على الحريات العامة في الفضاء الإلكتروني، وأثارت اهتمام الكثير من المتخصصين في مجال الإعلام والاتصال، خاصة ما تعلق منها بحرية التعبير في ظل الحروب السيبرانية.

الكلمات المفتاحية: اتجاه؛ حرية التعبير؛ حروب سيبرانية

Abstract:

This study aims to shed light on the attitudes of Algerian media and communication professors toward freedom of expression in the context of cyber warfare. Freedom of expression is a fundamental human right and a cornerstone of democratic systems. Digital expression, in particular, represents a significant aspect of human evolution, especially with the proliferation of the internet and emerging technologies that have reshaped various facets of human life and public freedoms in the digital sphere. These advancements have also paved the way for unprecedented forms of conflict, such as cyber warfare, transforming cyberspace into a fertile ground for contention. This includes the use of ideological battles and psychological operations under the guise of freedom of expression, as well as hard power tactics such as viruses and cyberattacks.

Undoubtedly, the impact of the techno-informational revolution has taken on multifaceted dimensions that have profoundly influenced public freedoms in cyberspace. These transformations have garnered significant interest from specialists in the fields of media and communication, particularly regarding freedom of expression amidst the realities of cyber warfare.

Keywords: Attitude ; Freedom Of Expression ; Cyber Warfare.

I- تمهيد:

لا شك أن حرية التعبير كانت ولا زالت من الحقوق الأساسية التي أقرتها المواثيق والتشريعات الدولية، وقامت بتنظيم ممارستها (هذه الحرية)، غير أن ضمان هذه الحرية في الفضاء الرقمي بات يستوجب ضرورة تنظيمها وضبطها قانونيا وفق ما تستلزمه حماية أمن الأفراد والدول خاصة في ظل التطور العلمي والتقني الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وطبيعتها الإلكترونية والإنترنت، وكذا انعكاساتها على مختلف مجالات الحياة، الاقتصادية منها والثقافية والسياسية والمعلوماتية، هذه الأخيرة التي ظهرت تأثيراتها وتهديداتها بشكل جلي وواضح على مستخدمي شبكة الأنترنت والحواسيب من الأشخاص والدول، فترك حرية التعبير ضمن الفضاء الرقمي أو الإلكتروني دونما أية قيود وقوانين ضابطة قد يهدد بالدرجة الأولى السيادة السيبرانية للدول ويجعلها عرضة لمختلف أنواع الهجمات السيبرانية نظرا لما يمتاز به هذا الفضاء من سهولة في الاستعمال وسرعة في التنفيذ وتحقيق الهدف.

فقد تحولت الحروب من واقعها التقليدي إلى الفضاء الرقمي، وأصبح يطلق عليها بحروب المستقبل أو الحرب السيبرانية، غير أنها ليست وليدة الأمس فقد ظهرت معالمها واقتربت بالفعل وظهر تأثيرها بشكل جلي على الحقوق والحريات العامة والخاصة، والحريات الجماعية والفردية لحقوق الإنسان وحرية التعبير، فقد أتاح الفضاء الرقمي المجال لكافة فئات المجتمع للتعبير عن آرائهم وأفكارهم بكل حرية تحت مسمى حرية التعبير الرقمي، غير أن ما تجدر بنا الإشارة إليه أن هذه الحرية تأثرت بدورها نتيجة انتشار الحروب السيبرانية والجرائم الإلكترونية وخلقت حدودا جديدة لحرية التعبير خاصة في ظل انبثاق عديد القوانين والتشريعات التي تحدّد حرية التعبير في الفضاء الرقمي وعبر الأنترنت، وهو ما أصبح يطرح إشكالا من وجهة نظر الحقوقيين بكونكم يعتبرون أن وجود الضوابط القانونية لحرية التعبير في الفضاء الرقمي هو بذاته تقييدا للحريات.

وما لا يخفى عنا أيضا أن هذا الأمر أثار جدلا بين المختصين، وعلى وجه الخصوص أساتذة الاعلام والاتصال الجزائريين، خاصة فيما يتعلق بحرية التعبير في ظل هذه الحروب السيبرانية أو البديلة، فقد ساهم هذا الفضاء الإلكتروني في زيادة التفاعلات وتبادل المعلومات والبيانات بين الأفراد وعبر الدول، كما انعكس ذلك بشكل أو بآخر على حرية التعبير، وهو ما نسعى للبحث عنه من خلال ورقتنا البحثية هذه، خاصة من وجهة نظر أساتذة الاعلام والاتصال عينة الدراسة.

فلمعالجة موضوعنا هذا، سوف نعتمد على المنهج الوصفي الملائم لطبيعة بحثنا، من خلال تقديم قراءة نقدية لبعض القوانين المتعلقة بحرية التعبير والمقننة لها ضمن الفضاء الرقمي، وكذا بالحروب السيبرانية، مع الاسترشاد ببعض الأدبيات الخاصة بهذه الحروب من جهة وبحرية التعبير من جهة أخرى، كل ذلك لتقييم ورصد اتجاهات عينة الدراسة نحو حرية التعبير في ظل الحروب السيبرانية.

مما سلف يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي: ماهي اتجاهات أساتذة الاعلام والاتصال الجزائريين نحو حرية التعبير في ظل

الحروب السيبرانية؟ والذي تندرج تحته جملة من التساؤلات الفرعية، نذكرها في الآتي:

- ما اتجاه أساتذة الاعلام والاتصال الجزائريين عينة الدراسة نحو مدى مساهمة الحروب السيبرانية في التأثير على حرية التعبير؟
- هل اتجاهات أساتذة الاعلام والاتصال الجزائريين عينة الدراسة إيجابية نحو حرية التعبير في ظل الحروب السيبرانية؟
- ما اتجاه أساتذة الاعلام والاتصال الجزائريين عينة الدراسة نحو الالتزام بالضوابط القانونية والأخلاقية في ممارسة حرية التعبير في ظل

الحروب السيبرانية؟

وسوف نجيب على ذلك من خلال رصدنا لتقييم أساتذة الاعلام والاتصال الجزائريين عينة الدراسة لحرية التعبير في الفضاء الرقمي، وتحديدًا في ظل تفشي وانتشار الحروب السيبرانية.

1. أهمية البحث:

تكمن أهمية دراستنا هذه في كون الحروب السيبرانية مرتبطة بالفضاء الرقمي، هذا الأخير الذي أصبح مسرحا للتعدي على الغير تحت مسمى حرية التعبير، كما بات يشكل خطرا جليا وواضحا على اعتبار أنه أصبح أيضا مجالا خصبا لنشر وتبادل المعلومات بين الأفراد والدول، وأحيانا تضليل الرأي العام، وهو ما أثار انتباه المتخصصين وخلق جدلا بينهم حول حرية التعبير خاصة لدى أساتذة الاعلام والاتصال الجزائريين عينة الدراسة، فلذلك حاولنا التعمق في هذا الموضوع من أجل معرفة بعض القوانين والتشريعات المتعلقة بحرية التعبير والحروب السيبرانية، وكيف أثرت هذه الأخيرة على حرية التعبير من جهة، ومن جهة أخرى نسعى لمعرفة اتجاهات أساتذة الاعلام والاتصال الجزائريين عينة الدراسة نحو حرية التعبير في ظل هذه الحروب البديلة (، خاصة في ظل إساءة استخدام الفضاء الرقمي والشبكة العنكبوتية.

2. أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى معرفة اتجاهات أساتذة الاعلام والاتصال الجزائريين عينة الدراسة نحو حرية التعبير في ظل الفضاء الإلكتروني، وتحديدًا في ظل الحروب السيبرانية، خاصة في ظل الهجمات السيبرانية التي اجتاحت الفضاء الرقمي.

3. ضبط المفاهيم

1.3 حرية التعبير:

حرية التعبير هي القدرة على تكوين رأي وإعلانه والجهار به، بما يحقق نفع الناس وصون مصالحهم واحترام كرامتهم وحفظ النظام العام دون تأثير من أي أحد، أما حق التعبير فهو ما يفصح عن الرأي الكامن في النفس، ويكشف حقيقة المجتمع ويعطي السلطة العامة دائما صورة صادقة عن رغباته وما تحتاج إليه من خدمات. (بوراس، 2018، صفحة 93)

لنقول أيضا أنّ حرية التعبير هي أن يعلن الإنسان عن أفكاره وقناعاته التي يعتقد فيها الصواب والصالح له ولغيره، وباعتبار حرية التعبير حقاً فهو ينتج عن عضوية الإنسان داخل المجتمع الإنساني، لأنه لا يستطيع العيش بمعزل عن المجتمع باعتباره جزءاً منه ومسؤولاً مكلفاً فيه وهو مدعو للإسهام برأيه لإثراء التجربة الإنسانية وتحسينها لها من العثرات والنواقص (درا ع.، 2018، صفحة 422)

وعليه فحرية التعبير هي قدرة الشخص على إبداء رأيه والتعبير عنه وعن معتقداته وأفكاره دون أية قيود حكومية وبكل حرية في إطار ما يسمح به القانون، ودون تجاوز القيود المفروضة في القوانين والتشريعات الوطنية والدولية.

2.3 الحروب السيبرانية:

عرفتها وزارة الدفاع الأمريكية الحروب السيبرانية بأنها: "توظيف القدرات السيبرانية حيث يكون الغرض الأساسي هو: تحقيق الأهداف أو الآثار العسكرية في الفضاء السيبراني أو من خلاله." يضيف تقرير خدمة أبحاث الكونغرس لعام 2001: "يمكن استخدام مصطلح السيبراني، فضلا عن حرمان الخصم من القدرة على فعل الشيء نفسه. (شنوف، 2020، صفحة 99)، من خلال هذا التعريف يتضح أن توظيف القدرات السيبرانية هو بحد ذاته استنقاص من حرية التعبير للطرف المستهدف.

كما يركز مفهوم الحرب السيبرانية أساسا على اختراق مواقع الدول في العالم أو أنظمتها المعلوماتية الخاصة، تلك المتعلقة بالقطاعات الاستراتيجية كال دفاع أو الطاقة أو الاتصالات، وذلك إما بهدف التجسس عليها أو تعطيل خدماتها أو سرقة معلوماتها. (العوفي، 2021، صفحة 782)، لتعرفها ماريا روزاريا تاديو، الباحثة في معهد أكسفورد للإنترنت، بأنها: " حرب تركز على استخدامات معينة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن استراتيجية عسكرية هجومية أو دفاعية، أقرتها الدولة، وتهدف إلى تعطيل الفوري أو السيطرة

على موارد العدو، والتي تشن داخل بيئة المعلومات، مع أهداف تتراوح ما بين الصعيد المادي والمجالات غير المادية، والتي قد يختلف مستوى الدمار فيها حسب طبيعة وحجم الهجوم" (حيدر، 2021، صفحة 22/21)

فال حرب السيبرانية هي: هجمات الكترونية تتم في الفضاء الرقمي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والانترنت بغية السيطرة على العدو، تتم في وقت قصير وبتكلفة ضئيلة مقارنة مع الحروب التقليدية، تمتاز بالسرعة في التنفيذ وتحقيق الهدف.

4. الضوابط القانونية لحرية التعبير في الفضاء الرقمي

1.4 المعايير (الشروط) الدولية لحرية الرأي والتعبير والتقييدات المشروعة عليها

من المعروف أن حرية التعبير ليست مطلقة، ويجوز فرض تقييدات عليها حسب المعايير الدولية وبخاصة القانون الدولي للحقوق المدنية والسياسية "ICCPR"، الذي يعد اتفاقية دولية ملزمة، وصادقت 172 دولة عربية على هذا العهد من ضمنها أغلب الدول العربية "ما عدا السعودية، الإمارات وسلطنة عُمان" وتسمو أحكام العهد على القوانين الوطنية في حال التعارض.

وتمة تحدٍ يتعلق بإيجاد حال من التوازن بين صون حرية التعبير وحماية المصالح العامة (خاصة الأمن القومي والآداب العامة)، وكذا المصالح الخاصة التي يمكن أن تتعرض للتهديد عند إساءة استخدام هذه الحرية. فيعتقد العديدون أن الإنترنت منطقة حرة للتشهير: (السب والقذف أو الذم والقدح)، ونتيجة خطئهم هذا قد يدفعون ثمن جهلهم بالقانون، بما في ذلك حجز حريتهم (الحبس)، مع غرامة (للدولة) وتعويض المتضرر (المنجي عليه) بالمال، ضف إلى ذلك عقوبات تكميلية.

ومن الانطباعات الشائعة أن القانون لا يشمل مواقع التواصل الاجتماعي مثل: الفيس بوك وتويتر، وهذا غير صحيح ذلك لأنهما من وسائل العلانية في جرائم الذم والقدح (القذف والسب)، وعلى ذلك فالكثافة على حائط المدرسة هي إحدى وسائل العلانية مثلها مثل وضع " تغريدة " على تويتر أو بوست على فيسبوك. (شقيير، 2021، صفحة 41)

2.4 أقسام التقييدات المفروضة على حرية التعبير

تنقسم التقييدات على حرية التعبير إلى قسمين :

- ✓ اختيارية **Optional** في المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.
- ✓ إلزامية **Obligatory** في المادة 20 من العهد واتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة (1951) واتفاقية إنهاء جميع أشكال التمييز العنصري (1969)

○ حتى يكون التقييد مشروعاً يجب أن تنطبق عناصر " الفحص الثلاثي الأجزاء " **Three part test** المستمد من الفقرة الثالثة في المادة 19 من العهد على التقييد ليكون مشروعاً استثنائياً بنص القانون (وليس اعتباطياً) وعدم التوسع فيه (ليصبح القيد هو الأصل) وضروريا في مجتمع ديمقراطي (وأن يكون التقييد حلاً أخيراً " **Last resort** آخر الدواء الكي)، وتعني الضرورة ضمن تفسيرات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان " وجود مصلحة اجتماعية ملحة **Pressing Social need** " وأن يكون التدخل " متناسباً مع تحقيق الهدف المشروع " **Proportionate to the legitimate aim pursued** "

○ المصلحة العامة تعلو " **Public Interest Overrides** "، أي أن المصلحة العامة تطغى إذا تنازعت مع حق الخصوصية، حيث ينص التعليق العام 34 للجنة حقوق الإنسان لعام 2011، التي تراقب تطبيق العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، أنه عند تقييد حرية الرأي والتعبير استناداً إلى المادة 20 السابقة فإن التقييد يجب أن يتوافق مع الفحص الثلاثي الأجزاء ، كما ينص على أن التقييدات المشروعة عندما تمارس حرية التعبير **Off Line** أي بالأسباب القديمة قبل الإنترنت، وينبغي أن تكون التقييدات واضحة ومحددة، ضرورة متناسبة مع المصلحة المطلوب حمايتها، كما أن الملاحقة القضائية بسبب الانتقاد السلمي للمسؤولين العموميين أمر

ينتهك المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويجب على المسؤولين تحمّل النقد بدرجة أكبر من المواطنين العاديين، ويخدم هذا التمييز المصلحة العامة لأنه يصعب عملية رفع الدعاوي المتعلقة بانتقاد المسؤولين العموميين والشخصيات العامة، وقد أعربت لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة عن قلقها بشأن القوانين المتعلقة بمسائل عدم احترام السلطة، وعدم احترام علم الدولة، والرموز **Symbols** وحظر انتقاد المؤسسات الحكومية.

✓ وفي عام 2012، تبنت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قرارا تاريخيا أكد فيه " أن الحقوق التي يتمتع بها الأشخاص غير المتصلين بالإنترنت يجب أيضا حمايتها عبر الإنترنت "

✓ كما تنص المادة 32 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان على ما يلي :

○ يضمن هذا الميثاق الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير وكذلك الحق في استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة ودونما اعتبار للحدود الجغرافية.

○ تمارس هذه الحقوق والحريات في إطار المقومات الأساسية للمجتمع ولا تخضع إلا للقيود التي يفرضها احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة. (شقيز، 2021، صفحة 41)

3.4 حرية التعبير وفق الإطار القانوني الدولي

إنّ حرية الرأي والتعبير مكفولة بموجب المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وينص هذا الحكم على أنّ "لكل إنسان حق في حرية التعبير، ويتضمن هذا الحق حرية التماس المعلومات والأفكار بجميع أنواعها وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، دونما اعتبار للحدود، إما شفاهة، وإما خطيا أو في شكل مطبوع، وإما في قالب فني، إما بأي وسيلة أخرى يختارها". (E4J، 2021، صفحة 01)

4.4 الاتصالات الإلكترونية وحرية التعبير

تكتسي الاتصالات الإلكترونية وحرية التعبير أهمية خاصة بالنسبة لمجموع التشريعات السيبرانية، نظرا لكونه يتناول الجانب التقني والعملية الخاص بتحديد هويات الأطراف التي تقوم بتزويد خدمات الاتصال ونوعية مدى مسؤوليتها، ولأن تحديد التبعة القانونية الناتجة عن أي مخالفة أو التعرض للاتصالات الإلكترونية يجب أن يستند إلى أدلة إلكترونية أو رقمية بشكل أساسي، ولتحديد مهام الأطراف المعنية بتلك الاتصالات، كان لا بد من تقنين جوانب الاتصالات الإلكترونية كافة.

كما أنه ومع تزايد وتنوع عدد المشتركين المتصلين بالإنترنت، ومع التطور الحاصل في إمكانية التواصل بوسائل إلكترونية بين المشتركين، فقد أصبح نقل المعلومات والبيانات الرقمية بواسطة الشبكات الإلكترونية أمرا شائعا مستعملا على نطاق واسع في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والرسمية والخاصة"، ونظرا لسرعة وسهولة التواصل بهذه الطريقة ولسهولة الولوج إلى البيانات على شبكة الأنترنت. وللبيانات الرقمية المنقولة في بعض الأحيان أهمية خاصة، بحيث يؤدي إفشاؤها أو التعرض لها أو تحريفها إلى أضرار كبيرة ومسؤولية قانونية تترتب على عدد من الجهات غير المرتبطة مباشرة بمن قام بأفعال الإفشاء أو التحريف.

من جانب آخر قد تشكل هذه البيانات المخزنة أو المنقولة إلى الجمهور تعديا على حقوق بعض الأشخاص، كحالة التعدي على الملكية الفكرية، ومن قبيل ذلك النسخ غير المشروع للأفلام أو الأغاني أو لنشاطات إجرامية ممنوعة، كما قد تكون الأدلة الإلكترونية حاسمة في إثبات عناصر بعض الجرائم الجزائية والوقائع المادية لا سيما تلك الجرائم المرتكبة بوسائل إلكترونية أو بواسطة شبكة الأنترنت أو التي يكون فيها جهاز الحاسوب أو برمجياته محلا لها. ويقتضي إثبات هوية مرسل الرسالة الإلكترونية أو مصدرها أو تاريخ إرسالها أو استلامها وتحديد الحاسب الخادم الذي صدر عنه، وبالتالي قد نشأ تخوف من وسائل نقل المعلومات بالطرق الإلكترونية، مما قد يحدو البعض إلى تقييدها بشكل مطلق وعدم السماح بها إلا بموجب تراخيص وحالات خاصة. (الإسكوا، 2016، صفحة 9)

5. الحروب السيبرانية وخصائصها:

1.5 خصائص الحروب السيبرانية

هناك جملة من الخصائص المميزة للحرب السيبرانية، نذكرها في الآتي :

✓ تؤثر الحروب السيبرانية في المجالات السياسية والاقتصادية على الصعيد الدولي، نتيجة انتقال جزء كبير من الصراعات بين القوى العظمى في العالم إلى شبكة الإنترنت والوسط الرقمي، مع تزايد إرتباط العالم بالفضاء الإلكتروني، تزامنا مع تراجع دور الدولة في ظل العولمة وانسحابها من بعض القطاعات الاستراتيجية لمصلحة القطاع الخاص، وفي الوقت ذاته تصاعدت أدوار الشركات متعددة الجنسيات، خاصة العاملة في المجال التكنولوجي. (شنوف، 2020، صفحة 99)

✓ نوعية الأسلحة التي يمكن استخدامها في القتال الإلكتروني، وفي هذا الصدد عرف دليل " تالين (Tallinn) " في القاعدة رقم 41 الأسلحة السيبرانية، إذ صنف وسائل وطرق الحرب بأنها تشمل من بين أمور أخرى: أسلحة وأساليب الحرب السيبرانية ذات الصلة، كالفيروسات والبرامج الخبيثة وأنظمة التجسس الإلكتروني. (درويش، 2015، صفحة 183/184)

✓ تغير أهداف الحرب السيبرانية عن أهداف الحروب التقليدية، فبينما كانت هذه الأخيرة من أجل المصالح الجيوسياسية أو الأيديولوجية، أضحت الهدف الرئيسي للحروب السيبرانية هو استهداف البنية التحتية المعلوماتية للقطاعات العسكرية، الحكومية والاقتصادية، والحصول على أكبر قدر من المعلومات حولها وإعادة توزيعها، هذا من جهة. ومن جهة أخرى التشويش على أجهزة العدو والعمل على تغيير البيئة الثقافية والفكرية للخصوم لأجل استغلالها كسلاح استراتيجي، وأداة هامة في يد الحكومات خاصة في الحروب الحديثة بين الدول.

✓ أما ما يتعلق بأدوات القتال في الحروب السيبرانية فإنها تنفرد بعدد السمات التي تجعل منها تحدث آثارا فورية وعلمية، كما أنها تعد متاحة لكل من الجهات الحكومية وغير الحكومية.

✓ وجود القيود التقنية يمنع ضحية الهجوم السيبراني من التعرف على المهاجم في الفضاء السيبراني، وبالتالي عدم القدرة على ردع المعتدي المحتمل مجهول الهوية.

2.5 أساليب (أسلحة) الحرب السيبرانية

لكل حرب أساليبها، طرقها ووسائلها، فقد حدد " توماس ريد " أربعة أساليب أساسية تستخدم في الحرب السيبرانية، وهي :

✓ لغة الاستعلام الهيكلية: الحقن أو البرمجة النصية للمواقع، لتشويه صفحات الويب الخاصة بالضحايا أو إتلافها، يستحوذ هذا الشكل من الفيروسات على الموقع لبضع ساعات أو أيام ويعرض نصوصا أو صورا تحدد موقع الضحية أو تسيء إليه.

✓ الحرمان من خدمة الموزع: تلعب هجمات الحرمان الموزع دورا رئيسيا في الحرب السيبرانية، وهي محاولة لجعل مورد الحاسوب غير متوفر للمستخدمين المقصودين به، من خلال هجمات منسقة لأجهزة الحاسوب أو أجهزة أخرى.

✓ الاختراقات: وهي المستوى الثالث من الأساليب المستخدمة في الحرب السيبرانية، وهي أكثر استهدافا وبالتالي يمكن أن تكون أشد التشويش والتخريب فيما يتعلق بالضرر طويل الأجل، تعتمد على برامج فعالة لسرقة المعلومات الحساسة من المواقع الآمنة، ويمكن أن يكون لهذه الأساليب آثار مدمرة على المصالح الوطنية للدولة.

✓ التسلسل: وهو المصطلح الذي يستخدمه لتصنيف ما يعرف باسم أكثر البرامج الضارة، يختلف عن الاختراقات حيث يتم استخدام طرق مختلفة لاختراق الشبكات المستهدفة. (شنوف، 2020، صفحة 99)

3.5 مهام الجيوش السيبرانية

تصنف المهام التي يمكن أن تقوم بها الجيوش السيبرانية إلى ثلاثة أنواع رئيسية، وهي:

أ. مهاجمة الشبكات :

تشمل اختراق الشبكات بكيم هائل من البيانات أو وضع بيانات ومعلومات محرفة لإرباك مستخدمي الحاسبات، ونشر الفيروسات والبرامج الصغيرة المؤذية مثل الديدان، وتلغيمها بالقنابل المنطقية التي يتم تنشيطها في الوقت المناسب للمهاجم لكي تتلف ما تحتويه الحاسبات من بيانات وبرمجيات، أو القيام بهجمات سيبرانية أو مادية لقطع خدمات الإنترنت عن الخصم، وتدمير قواعد البيانات التي يمتلكها، وتعطيل قدرته على النشر السريع لقدراته وإمكاناته وقواته، أو قطع أنظمة الاتصال بين الوحدات العسكرية وبعضها تعطيل شبكات الكمبيوتر، أو شل أنظمة الدفاع الجوي أو التوديه الإلكتروني للخصم، أو السيطرة على وحدات القيادة والتوجيه، أو فقدان العدو قدرته على التحكم أو الاتصال بالأقمار الصناعية.

ب. الدفاع عن الشبكات:

تشمل هذه العملية حماية الشبكات وأجهزة الكمبيوتر من أي عملية اختراق خارجي، ويجب أن يكون التأمين على مستوى البرمجيات (Software)، والمكون المادي للشبكات (Hardware)، بحيث يتم تأمين الشبكة من أي اختراق، وكذلك تأمين المكون المادي للشبكات مثل الخوادم أو الشرائح الإلكترونية، والتي قد تكون مبرمجة من قبل المصمم لكي تعمل في ظروف غير عادية لصالحه. تعني القدرة على الدخول غير المشروع والتجسس على شبكات الخصم، دون أن يصاحب ذلك تدمير أو تخريب للبيانات والمعلومات، والتي قد تشمل خطط دفاع وهجوم عسكري، أو أسراراً عسكرية وحرية، أو معلومات سياسية واستخباراتية، ولا تتوقف وظيفتها على ذلك فحسب بل يمكن من خلالها عمل خرائط لشبكات الحاسب الآلي واستخدامها مستقبلاً في عمليات الهجوم الإلكتروني، كما يمكن أيضاً استخدامها في التأثير على أفكار وسلوكيات الخصم من خلال شن حرب نفسية، وذلك بنشر مثل هذه الخطط العسكرية والبيانات أو إرسالها إليه مرة أخرى لكي يدرك إلى أي مدى هو مخترق ولن يستطيع المواجهة.

ويمكن للذكاء الاصطناعي حسب المنظور الصيني محاكاة المناورات العسكرية عبر خلق خصوم اصطناعيين أذكى، فنظراً لأهمية الذكاء الاصطناعي ومساهمته في تغيير موازين القوى افتراضياً، أولت الدول أهمية قصوى بتنمية قدراتها السيبرانية، وخصصت مبالغ مالية هامة، كما سطر استراتيجيات تهدف كلها إلى الحفاظ على أمنها السيبراني والتصدي لمختلف الهجمات المحتملة مستقبلاً. (العوفي، 2021،

صفحة 782)

ت. آثار الحروب السيبرانية على حرية التعبير

للحرب السيبرانية آثار عديدة تراوحت بين الإيجابية منها والسلبية، وعليه سوف نعرضها فيما يلي :

✓ تقيد حرية التعبير، وذلك لاعتبارات وأسباب تتعلق بالأمن العام والآداب العامة والنظام العام، خاصة في ظل النقاش السياسي والسعي للتوفيق بين الحرية الفردية والمصلحة العامة وترشيدها .

✓ التكنولوجيا الرقمية بصفة عامة والحروب السيبرانية على وجه الخصوص أطلقت العنان لفرص النفاذ إلى المعلومات، وبالتالي تعديلها أو حذفها، وهو ما يعتبر تعدد صريح على حرية.

✓ الإنترنت لا تكتفي بزيارة المعلومات وتسهيل النفاذ إليها على نطاق هائل، بل تزيد أيضاً من إمكانية التدخل في العمليات التقنية الأساسية ومعالجة المحتويات الرقمية، كما تسمح للحكومات بإدخال الرقابة الحكومية، بما في ذلك الرقابة على نطاق واسع، وبالتالي يجب النظر مجدداً في قضية حرية الرأي والمعلومات.

✓ من التقنيات الرئيسية المتاحة للحكومات الممارسة للرقابة هي حظر بروتوكول الإنترنت واصطفاء نظام أسماء الميادين وإعادة التوجيه واصطفاء محدد موقع موارد الموحد (URL) من خلال المسح بحثاً عن كلمات رئيسية مستهدفة أو اصطفاء الرزم التي تنهي إرسال رزم

بروتوكول TCP مثيرة للجدل، وتتميز برمجيات الاصطفاء الحالية بتفاعلها الميكانيكي حصرا مع وقوع بعض الكلمات أو العبارات، وبالتالي كثيرا ما تفرط في استهداف الهدف (الإفراط في الحجب) (تورية، 2011، صفحة 40/39)، وهو ما يؤكد فرض الرقابة على حرية التعبير من خلال اعتماد أسلوب الحجب.

6. بعض المخاطر الناجمة عن إساءة استخدام الإنترنت على حرية التعبير (تحديدا في ظل الحروب السيبرانية)

إن انتشار التكنولوجيا الجديدة واستخدام الإنترنت له من الإيجابيات الكثيرة، غير أن هذا لا يمكن أن يلغي سلبياتها الكثيرة والمتنوعة، منها التعدي على البيانات الرقمية، ويهدف ذلك إلى انتهاك سلامتها وسريتها وأمنها أو توفرها . لذلك تبدل جهود كبيرة لأجل حماية حرية استخدام الانترنت، بهدف تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، من خلال تأمين وصول آمن إلى شبكة الإنترنت العالمية. " وهو ما يعني حماية حرية التعبير في الفضاء الرقمي"، وتنفذ هذه الجهود عبر مجموعة مختلفة من المبادرات تشمل التعليم والتربية وتكنولوجيا المعلومات والبرمجيات، التي تعمل متضافرة لتوفير مصادر مفتوحة وحررة للاتصال بالإنترنت، من دون الخضوع للرقابة أو التنصت أو آثار ممارسات الحكومات القمعية"، هذه الأخيرة التي تسعى للحد من الحريات العامة بشتى الأشكال ومن ضمنها حرية التعبير، خاصة في ظل الفضاء الرقمي".

فقد كتب أحد المعلقين قائلا: "على الرغم من أنني مقيم في دولة شمالية، إلا أنني استخدم TOR في كتابة المدونات على الإنترنت، فأرائي لا تلقى رواجاً بين زملائي، وقد يتسبب هذا في فقدي لوظيفتي بكل سهولة، فحرية التعبير غير مكفولة تماما حتى في الأنظمة الديمقراطية، وهو أمر علينا العمل يوميا لتحقيقه، ولقد ساعدنا Tor في ضمان فرصة للإفصاح عن أفكارنا دون خوف"، للإشارة فقط فالمقصود بTOR، هو: التوجيه البصلي " شبكة مجهولة (ليبيكي، 2015، صفحة 3)، ناهيك عن مواقع التواصل الاجتماعي التي اقتحمت بيوتنا وكل ثنايا حياتنا الخاصة منها والعامة، وقد حمل هذا الأمر بين طبائعه الكثير من المخاطر، ذلك أن هناك مسؤولية كبيرة تقع على كاهل من يمتلك هذه المواقع الإلكترونية، بأن يحافظ عليها من كل عبث ومن كل اختراق قد يؤدي إلى تشويه الحقيقة أو ضياع الحقوق أو التكبسب غير المشروع. (المساعدة، 2018، صفحة 3)

أ. الإنترنت تكنولوجيا قوية لها آثار كبيرة على حرية التعبير

بناء على خصائص الانترنت والتي يكون فيها التواصل على شكل (نظير نظير) بدلا من التسلسل الهرمي في الإعلام التقليدي، حيث يتم إنشاؤها كبناء مركزي لا يتطلب رخص مسبقة، متكيفة وتتغير باستمرار، وخدمة لحرية التعبير فقد أتاحت لها :

- قدرات جديدة لإنشاء وتنظيم وتحرير المحتوى، مما يخلق إمكانيات جديدة لتحقيق النزاهة والمقدرة.
- تعزيز الحقوق والحريات مثل حرية تكوين الجمعيات.
- أتاحت قدرات جديدة على الابتكار وتطوير النشاط الاقتصادي والتنمية.

ب. تحديات الفضاء الرقمي على حرية التعبير:

بمقابل هذه المميزات هناك تحديات جديدة في العالم الرقمي، حيث يمكن السيطرة على المحتوى وإعادة صياغته من قبل التقنيات ذاتها التي تقدمه، بحيث يحتاج المدافعون عن حرية التعبير إلى فهم إمكانيات التكنولوجيا نفسها في فرض الرقابة على الكلام، وتسعى العديد من الدول إلى فرض رقابة على المحتوى أو إنشاء ثقافة للرقابة الذاتية أو مراقبة النشاط عبر الإنترنت من الناحية الفنية أو استخدام " الشرطة " عبر الإنترنت " لتسيير" الويب. كما أن الإنترنت يتم أيضا إنشاؤها ومتابعتها من قبل القطاع الخاص، خاصة في الدول المتقدمة، حيث يمكن لهذه الشركات إلغاء المحتوى من دون اللجوء إلى القانون لخلق شكل من أشكال الرقابة المخصصة. (كرور، 2020، صفحة

ت. تراجع عالمي في حرية الصحافة:

رغم ما يقال عن الدول الأوروبية من تميزها بحرية الصحافة وحرية التعبير على خلاف غيرها من الدول المستبدة، إلا أن ما تم التصريح به من طرف مراسلون بلا حدود سنة 2018، خير دليل على عدم ديمقراطيتها على غرار عديد الدول الإفريقية والأوروبية، خاصة في ظل تفشي ظاهرة كراهية المسؤولين والسياسيين للصحفيين وتهديدهم بالقتل و الاغتيال دونما أية اعتبارات للقوانين والتشريعات المجزئة لمثل هكذا أفعال أو تصرفات، وهو ما يفسر لنا بشكل واضح وجلي تراجع هوامش حرية الصحافة بشكل عام وحرية التعبير بشكل خاص، خاصة في ظل انتشار الجيوش الإلكترونية العابرة لكل الاعتبارات القانونية والسياسية.

7. أهم المواثيق القانونية المتعلقة بحرية التعبير عبر الإنترنت:

1.7 الحق في حرية التعبير وتبادل المعلومات:

قال عابد حسين، المقرر الخاص المعني بحماية وتعزيز حرية الرأي والتعبير، في التقرير الذي قدمه إلى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في 29 يناير/كانون الثاني 1999 " ربما يتفرد الإنترنت بنطاقاته واستعمالاته الخاصة، ولكنه أساسا مجرد شكل آخر من أشكال الاتصال، ووضع أي قيود ونظم له يعني انتهاك الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 19 منه بصفة خاصة"، ومضى حسين في عرض حجته قائلا:

" فيما يتعلق بتأثير التكنولوجيا الجديدة للمعلومات على الحق في حرية الرأي والتعبير، فإن المقرر الخاص يرى أهمية كبرى في النظر إليها في ضوء المواثيق الدولية نفسها، باعتبارها وسائل أخرى للاتصال وفي عدم اتخاذ التدابير التي من شأنها تقييد حرية التعبير وتدفق المعلومات، وأما في حالة الشك فيجب اتخاذ قرار في صالح حرية التعبير وتدفق المعلومات.. " (WATCH, 2006, p. 17)

فحماية حرية التعبير في الفضاء الرقمي قد نصت عليه مختلف القوانين والتشريعات الدولية، خاصة أن: "الإنترنت من الوسائل المنصوص على استخدامها من أجل ممارسة حرية التعبير" (دار ع.، 2020، صفحة 418)، وليس من أجل التعدي على خصوصيات العدو، كاختراق الحواسيب وسرقة القواعد المعلوماتية الخاصة به وغيرها من الجرائم السيبرانية الماثلة التي يعاقب عليها القانون.

إن مواضيع الفضاء السيبراني القانونية كثيرة ومتعددة، وهي تشمل: المعاملات الإلكترونية، الجرائم السيبرانية، حماية البيانات الخاصة، حرية التعبير وغيرها، غير أن مشروع الإسكوا اقتصر على معالجة 6 مجالات من خلال وضع إرشادات خاصة بها، والتي تعد حرية التعبير واحدة منها. (حرب، 2011، صفحة 03)

2.7 أهم الإتفاقيات الدولية التي جسدت مبدأ التعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم المعلوماتية:

إن التطورات التكنولوجية الناتجة عن استخدام الإنترنت والحاسب، دفعت بالدول للمسارعة في عقد اتفاقيات دولية بغية تحديد هوية الجاني والقبض عليه من جهة، والحفاظ على القواعد المعلوماتية وهامش حرية الأطراف المستهدفة من جهة أخرى، خاصة في ظل هذه الجرائم المعلوماتية، والحروب والهجمات السيبرانية، ومن هنا يتجسد مبدأ التعاون الدولي في مجال مكافحة هذه الأخيرة، ومن بين الاتفاقيات الدولية: معاهدة بودابست لمكافحة جرائم الإنترنت، المعاهدة الأوروبية لمكافحة جرائم الإنترنت، معاهدة برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، وكذا معاهدة تريبس.

أما على المستوى العربي، فقد قامت الدول العربية بالتوقيع على الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم المعلومات، وذلك بتاريخ 21 ديسمبر 2010، والتي دخلت حيز التنفيذ بعد مصادقة الرئيس المصري عليها في سنة 2015، ليكتمل بذلك نصاب الدول السبع المطلوبة لسريانها. (سعيد، 2020، صفحة 22)

II - الطريقة والأدوات:

قبل تفصيلنا في نتائج الدراسة لا بد من الإشارة إلى الإجراءات المنهجية لهذه الدراسة الوصفية التحليلية والتي اعتمدت على منهج المسح بالعينة، وعلى اعتبار أن مجتمع الدراسة هو كل المفردات التي يستهدف الباحث دراستها لتحقيق نتائج الدراسة، فإن مجتمع دراستنا هذه يتكون من جميع أساتذة الإعلام والاتصال الجزائريين، ونظرا لصعوبة وصولنا إلى كل أفراد المجتمع المقصود من الدراسة، فإننا اعتمدنا على اختيار عينة ممثلة لهم. ونظرا لطبيعة موضوع دراستنا، وعلى اعتبار أن هذه الأخيرة ميدانية فإنه تعين علينا اعتماد عينة الصدفة (المتاحة)، والتي حصلنا عليها من خلال استجابات الباحثين عبر الفيسبوك في مدة شهر ونصف، حيث قدر عددها بـ: 109 مفردة.

والجدول التالي يوضح نتائج استجابات الباحثين:

الخيارات	موافق	محايد	معارض
1. مساهمة الحروب السيبرانية في فتح المجال أكثر أمام حرية التعبير، وقد تمثل ذلك من وجهة نظر عينة الدراسة			
سمحت الحروب السيبرانية بإقرار ضمانات أكثر لحرية التعبير	9.82	10.80	79.38
التعبير الإلكتروني منح هامش أكبر من الحرية	51.76	12.85	35.39
أتاح الفضاء الرقمي المجال أمام الجميع للتعبير بكل حرية عن آرائهم وأفكارهم تحت مسمى حرية التعبير الرقمي	56.96	17.82	25.22
2. يعبر أساتذة الاعلام والاتصال عينة الدراسة بكل حرية في ظل الحروب السيبرانية			
في مناقشة القضايا السياسية والاقتصادية	31.53	3.24	65.67
مناقشة الشؤون الاجتماعية والثقافية	79.42	4.42	26.16
3. اتجاهات أساتذة الاعلام والاتصال عينة الدراسة سلبية نحو حرية التعبير في ظل الحروب السيبرانية			
فلتر التعليقات التي تشتمل على كلمات محددة عبر الويب	50.82	16.81	32.37
تقييد حسابات وسائط التواصل الاجتماعي بداعي تجاوز الحدود المسموح بها للتعبير عبر الويب	68.06	20.11	11.83
حذف بعض الحسابات والمنشورات عبر وسائط التواصل الاجتماعي نهائيا بداعي عدم احترام ضوابط حرية التعبير عبر الفضاء الرقمي	60.81	3.12	36.07
4. القيود التعسفية المفروضة على حرية التعبير في ظل الحروب السيبرانية من وجهة نظر أساتذة الاعلام والاتصال عينة الدراسة			
حجب المواقع وسيلة لتقييد حرية التعبير	67.62	11.51	20.87
عدم السماح بالتعليق على منشورات معينة	50.47	16.21	33.32
تذبذب شبكة الانترنت وقطعها أحيانا بطريقة متعمدة	64.67	18.23	17.10
5. أقرت الجزائر قوانين مدعمة لحرية التعبير الرقمي في ظل الحروب السيبرانية من وجهة نظر أساتذة الاعلام والاتصال عينة الدراسة من خلال:			
فتح المجال للوصول إلى مختلف المعلومات، تعديلها أو حذفها	68.19	12.67	19.14
النفاذ إلى مختلف البيانات السرية والسماح باستخدام بيانات غير مصرح بها	48.74	15.57	35.69
إمكانية مناقشة مختلف المحتويات الرقمية	81.20	2.84	15.96

6. اتجاهات أساتذة الإعلام والاتصال عينة الدراسة نحو أبعاد حرية التعبير في ظل الحروب السيبرانية			
20.94	21.45	57.61	حماية حرية التعبير ضرورة حتمية في ظل مجتمع المعلومات
75.39	5.37	19.24	مناخ ومجال الحروب السيبرانية يدعم حرية التعبير
31.94	13.58	54.48	تكريس الديمقراطية والحفاظ عليها
7. اتجاهات أساتذة الإعلام والاتصال عينة الدراسة نحو وسائط التواصل الاجتماعي كمجال لحرية التعبير في ظل الحروب السيبرانية			
40.91	12.48	46.61	تدعم وسائط التواصل الاجتماعي حرية التعبير
35.15	12.68	52.17	تعتبر الفيديوهات والصور المنشورة على اليوتيوب دليل واضح على صدق المعلومات
11.4	7.33	81.27	ساهمت الفيديوهات المنشورة عبر وسائط التواصل الاجتماعي في كشف اللبس عن الكثير من القضايا المعتمة
8. آثار الحروب السيبرانية تعتبر تعد صريح على حرية التعبير من وجهة نظر أساتذة الإعلام والاتصال عينة الدراسة			
10.91	6.68	82.41	إطلاق الفيروسات المدمرة للحواسيب والبرامج المتعلقة بالأشخاص والمؤسسات والدول
23.61	5.34	71.05	خطر بروتوكول الانترنت واعتماد أسلوب الحجب
23.44	21.72	54.84	انتشار الهجمات الالكترونية بشكل واضح وجلي
9. أثر الانترنت على حرية التعبير من وجهة نظر أساتذة الإعلام والاتصال عينة الدراسة			
18.07	22.84	52.82	تمنح المستخدمين القدرة على تجاوز مهام حراس البوابات مما أدى الى الحد من حرية التعبير
26.38	20.87	52.75	بروز قدرات جديدة لإنشاء وتحرير المحتوى ساعد على خلق النزاهة وضمان حرية تعبير أكبر
30.13	19.97	49.90	فرض الرقابة على حرية التعبير وظهور حروب الأفكار تحت مسمى حرية التعبير

III- النتائج ومناقشتها:

1. مساهمة الحروب السيبرانية في فتح المجال أكثر أمام حرية التعبير، وقد تمثل ذلك من وجهة نظر عينة الدراسة في:

● سمحت الحروب السيبرانية بإقرار ضمانات أكثر لحرية التعبير: اتضح لنا من نتائج الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة سلبية بشأن إقرار ضمانات أكثر لحرية التعبير في ظل الحروب السيبرانية، وقد بلغت نسبته 79.38 %، ويمكن تفسير ذلك أن هذا النوع من الحروب أدى إلى تقييد حرية التعبير، وذلك لاعتبارات وأسباب تتعلق بالأمن العام والآداب العامة والنظام العام، خاصة في ظل النقاش السياسي والسعي للتوفيق بين الحرية الفردية والمصلحة العامة وترشيدها.

في حين كانت الأقلية من عينة الدراسة تتراوح اتجاهاتها بين الموافقة والحياد بنسبة 9.82 %، 10.80 %، وتابعا، ويمكن تفسير ذلك على أن هذه الأقلية تعتبر أن الفضاء الرقمي تحكمه قوانين مقننة، وعلى اعتبار أن الحروب السيبرانية تتم عبر الفضاء الرقمي.

● التعبير الإلكتروني منح هامش أكبر من الحرية: اتضح لنا من نتائج الجدول أعلاه أن أغلب أساتذة الإعلام والاتصال عينة الدراسة وافقوا على الرأي القائل بأن التعبير الإلكتروني منح هامش أكبر من الحرية وذلك بنسبة 51.76 %، ويفسر ذلك بكون الفضاء الإلكتروني فتح المجال أمام كل من يستعمل الوسائط الجديدة للتعبير عن رأيه وبكل حرية، سواءً بأسمائهم الحقيقية بالنسبة لمن لديهم اطلاع على بعض القوانين المنظمة لهذا الفضاء، أو حتى بأسماء مستعارة بالنسبة لمن يخافون التعرض لمضايقات كخطر حساباتهم

الإلكترونية، ك: الفايبروك والانستغرام وغيرها. ثم تلتها نسبة المعارضين بنسبة 35.39 %، ويفسر ذلك بالاطلاع الجيد لهذه الفئة على القوانين المنظمة لحرية التعبير في الفضاء الرقمي، والعواقب المترتبة عن سوء استعمال هذا الفضاء التي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى السجن أو فرض غرامات مالية. بينما جاءت نسبة أساتذة الإعلام والاتصال المحايدين مقدرة بـ: 12.85 %، ويفسر ذلك بكونها الفئة التي ليس لها علاقة وطيدة أو استعمال دائم لهذا الفضاء، وهو ما انعكس على عدم درايتهم أصلا بالانعكاسات السلبية للتعبير الإلكتروني على حرية التعبير.

● **أتاح الفضاء الرقمي المجال أمام الجميع للتعبير بكل حرية عن آرائهم وأفكارهم تحت مسمى حرية التعبير الرقمي:** تبين نتائج الجدول أعلاه أن أعلى نسبة سجلت من قبل فئة **الموافقين** على ذلك، وقد قدرت بـ: 56.96 %، ويفسر ذلك بأن أغلب أساتذة الاعلام والاتصال عينة الدراسة على اطلاع بالفضاء الرقمي واستخداماته، من طرف العامة، وكذا انعكاساته عليهم. في حين قدرت نسبة المعارضين بنسبة 25.22 %، ويفسر ذلك بأن الفضاء الرقمي ليس مجالا لقول كل شيء تحت مسمى حرية التعبير، بل يجب التعبير بكل حرية وفق ما تسمح به القوانين والتشريعات المنظمة لهذا الفضاء، وجاءت نسبة **الحياد** مقارنة للمعارضين، مقدرة بـ 17.82 %، وتفسر بفئة أساتذة الاعلام والاتصال الذين قد تعرضوا لقرصنة أو حذف أو حتى حظر حساباتهم نتيجة إبداء آرائهم عبر الفضاء الرقمي تحت مسمى حرية التعبير، فضّلوا الحياد بدل إبراء آرائهم.

2. يعبر أساتذة الاعلام والاتصال عينة الدراسة بكل حرية أثناء مناقشة مختلف القضايا في ظل الحروب السيبرانية:

● **مناقشة القضايا السياسية والاقتصادية:** تبين لنا من نتائج الجدول أعلاه أنّ **الأقلية** من عينة الدراسة تعبر بحرية في مناقشة القضايا السياسية والاقتصادية في ظل الحروب السيبرانية، وذلك بنسبة: 31.53 %، ويفسر ذلك بكون هذا النوع من القضايا لا يخوض النقاش فيه إلا أساتذة الإعلام والاتصال عينة الدراسة ذوو الاهتمام بها وبشؤون النظام السياسي، وثمة توافق فيما بينهم - أساتذة الإعلام والاتصال عينة الدراسة - وبعض الفئات ذات الخبرة المهنية التي تزيد عن 15 سنة من فئة أساتذة التعليم العالي، في حين **أغلبية** عينة الدراسة كانت **اتجاهاتها معارضة** لحرية مناقشة مختلف القضايا السياسية في ظل الحروب السيبرانية بنسبة 65.67 %، ويفسر ذلك بتجنب أساتذة الاعلام والاتصال عينة الدراسة الخوض في مثل هذه القضايا نظرا لحساسيتها، خاصة في ظل الأوضاع السائدة وحساسية الوضع العام في البلاد، وكذا تخوفهم من الهجمات السيبرانية التي قد تترتب عنها نتائج غير متوقعة كقرصنة حساباتهم أو حظرها. لتأتي اتجاهات **الأقلية القصوى** من عينة الدراسة المتبقية **محايدة** بنسبة مقدرة بـ: 3.24 %، ويفسر ذلك بمن يرفضون الإدلاء بآرائهم خوفا من العواقب الوخيمة المترتبة عن ذلك، خاصة في ظل جهلهم بالقوانين المنظمة لحرية التعبير في الفضاء الرقمي.

● **مناقشة الشؤون الاجتماعية والثقافية:** تبين لنا من نتائج الجدول أعلاه أن **الأغلبية القصوى** من أساتذة الإعلام والاتصال عينة الدراسة كانت **اتجاهاتهم موافقة** على وجود حرية تعبير لمناقشة الشؤون الاجتماعية والثقافية، وذلك بنسبة 79.42 %، ويفسر ذلك بكون هذا النوع من القضايا يخوض النقاش فيه كل من يمتلك حساب عبر الوسائط الجديدة (فايسبوك، انستغرام، ...) ويحسن استعمالها، فيناقش الغالبية مختلف القضايا الاجتماعية (الهجرة غير الشرعية، ارتفاع أسعار المواد الأولية، إلخ)، بينما بلغت نسبة المعارضين بـ: 26.16 %، ويفسر ذلك على أنهم أساتذة الاعلام والاتصال ذوو الدخل المرتفع أو الذين لديهم اهتمامات كثيرة لا تكاد تترك لهم الوقت للخوض في مثل هذه القضايا في الغالب. أما نسبة **الحياد** فقد قدرت بـ: 4.42 %، وهي تمثل **الأقلية القصوى** التي لا تحمها مثل هذه المواضيع والنقاشات.

3. اتجاهات أساتذة الاعلام والاتصال عينة الدراسة سلبية نحو حرية التعبير في ظل الحروب السيبرانية

● **فلتر التعليقات التي تشتمل على كلمات محددة/ موصمة عبر الويب:**

تبين لنا من نتائج الجدول أعلاه أن 50.82 % من المبحوثين كانت إجاباتهم موافقة على أن اتجاهاتهم سلبية نحو حرية التعبير في ظل الحروب السيبرانية، تحديداً من ناحية فترة التعليقات التي تشتمل على كلمات مؤسمة/ أو محددة عبر الويب و هي نسبة تفوق أكثر من نصف عينة الدراسة، حيث يمكن تفسير ذلك بكوهم أساتذة الإعلام والاتصال عينة الدراسة الذين تعرضوا لمضايقات كثيرة جراء إدلائهم بتصريحات صحيحة وصادقة وموضوعية، سواءً تعلقت بقضايا سياسية، اجتماعية، ثقافية أو حتى اقتصادية، غير أنها تعرضت للفترة وتسببت في سجنهم أو حجب حساباتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أو فرض غرامات مالية عليهم، هذا ما جعلهم يستأوون من الوضع ويعتبرون أن الحروب السيبرانية قد قيدت حرية تعبيرهم بشكل كبير ومجحف على عكس ما هو رائج وظاهر للعيان.

في حين بلغت نسبة المعارضين من عينة الدراسة فيما يتعلق بفترة التعليقات على أن اتجاهاتهم سلبية لحرية التعبير في ظل الحروب السيبرانية 32.37 %، إذ يمكننا تفسير ذلك بأساتذة الإعلام والاتصال الذين يمتحنون كصحفيين عبر مختلف وسائل الإعلام والاتصال، تقليدية كانت أو إلكترونية، فهم يمتازون بالحنكة والاطلاع الواسع على مختلف القوانين التي تكفل لهم حرية التعبير دون التعرض للسجن أو فرض غرامات مالية أو أي مضايقات أخرى. وهي نسبة تتوافق خاصة مع أساتذة التعليم العالي من عينة الدراسة الذين يكتسبون خبرة مهنية أكثر تفوق 10 سنوات والتي بلغت 34.5 %، سواءً أكاديمياً أو إعلامياً. لنجد أن نسبة 16.81 % من عينة الدراسة التزموا بالحياد ويفسر ذلك بكوهم أساتذة الإعلام والاتصال الجدد (أستاذ مساعد قسم ب)، وهم ذوو خبرة قليلة قد تقل أو تزيد عن 5 سنوات، أي عدم درايتهم الكاملة بالشروط والقوانين الضرورية التي تكفل حرية التعبير لديهم وتجنبهم التعرض للهجمات السيبرانية وإطلاق الفيروسات الخبيثة المضادة التي تؤدي لقرصنة حساباتهم عبر وسائط التواصل الاجتماعي.

● **تقييد حسابات وسائط التواصل الاجتماعي بداعي تجاوز الحدود المسموح بها للتعبير عبر الويب:** تبين لنا من نتائج الجدول أعلاه أن 68.06 % من المبحوثين موافقين على أن اتجاهاتهم سلبية نحو هذه العبارة بداعي تجاوز الحدود المسموح بها للتعبير عبر الويب، وهي نسبة تتوافق مع المبحوثين الذين تبلغ سنوات خبرتهم بين 5-10 سنوات والتي بلغت 42.17 %، ويمكن تفسير ذلك بالمبحوثين الذين تعرضوا لقرارات محكمة في حقهم، كقرصنة حساباتهم عبر مختلف الوسائط، أو إطلاق فيروسات خبيثة أدت لحذف بياناتها أو تقييدها لفترة زمنية قد تطول أو تقصر، كل هذا نتاج إدلائهم بأرائهم حول مختلف القضايا التي تم المجتمع (السياسية، الاجتماعية...) عبر هذه الوسائط. في حين جاءت اتجاهات 11.83 % من المبحوثين معارضة على هذه العبارة بداعي تجاوز الحدود المسموح بها للتعبير عبر الويب جعل من اتجاهاتهم سلبية نحو حرية التعبير في ظل الحروب السيبرانية، ويفسر ذلك بكوهم فئة المبحوثين الذين ليس لديهم ارتباط وطيد بهذه الحسابات (فايسبوك، أنستغرام، تيك توك...)، وأن استعمالهم لها محدود سواء زمنياً أو من ناحية إبداء الرأي ومناقشة مختلف القضايا عبرها، وهو ما جعلهم لا يستأوون من تقييدها. بينما فضل 20.11 % من المبحوثين الحياد كونهم لا يهتمون أصلاً بشكل رسمي بحساباتهم عبر وسائط التواصل الاجتماعي.

● **حذف بعض الحسابات والمنشورات عبر وسائط التواصل الاجتماعي نهائياً بداعي عدم احترام ضوابط حرية التعبير عبر الفضاء الرقمي:** تبين لنا من الجدول أعلاه أن غالبية المبحوثين والمقدرة نسبتهم بـ 60.81 % قد وافقوا على هذه العبارة، وهذا ما جعل اتجاهاتهم سلبية نحو حرية التعبير في ظل الحروب السيبرانية، إذ يفسر ذلك بأنها فئة المبحوثين الذين لهم اهتمام كبير بمختلف القضايا السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي تم المجتمع، ولديهم اعتماد كبير على مختلف حساباتهم عبر وسائط التواصل الاجتماعي للتعبير عن آرائهم والإدلاء بها بكل حرية أو حتى أولئك الذين لديهم علاقة وطيدة بينها وبين وسائل الإعلام التي يمتحنون بها، الأمر الذي جعلهم يستأوون من قرارات حذف حساباتهم، في حين كانت قرارات 36.07 % من المبحوثين معارضة عن كون اتجاهاتهم سلبية بشأن حرية التعبير في ظل الحروب السيبرانية، خاصة ما ارتبط منها بحذف بعض حسابات وسائط التواصل الاجتماعي نهائياً، ويفسر ذلك بفئة المبحوثين الذين لديهم وسائل أخرى للتعبير عن آرائهم بكل حرية، ومثال ذلك الموظفين كإعلاميين عبر مختلف الوسائل الإعلامية

التقليدية منها أو الإلكترونية بدرجة كبيرة. على غير ذلك فضلت **الأقلية القصوى** التزام الحياد، والمقدرة نسبتها بـ: **3.12 %**، إذ يفسر ذلك بفئة المبحوثين الذين لا يهتمون أصلاً بحساباتهم عبر وسائط التواصل الاجتماعي، وحتى إن تم حذفها فإن الأمر لن يزعجهم كونهم يشغلون أكاديميا ومهنيا (كصحفيين) لأوقات طويلة يعبرون عبرها بكل حرية.

4. القيود التعسفية المفروضة على حرية التعبير في ظل الحروب السيبرانية من وجهة نظر أساتذة الإعلام والاتصال عينة الدراسة

● **حجب المواقع وسيلة لتقييد حرية التعبير:** أوضحت نتائج الجدول أعلاه أن غالبية المبحوثين والمقدرة نسبتهم بـ: **67.62 %** **موافقين** على أن حجب المواقع وسيلة لتقييد حرية التعبير، ويفسر هذا بالمبحوثين الذين يعتبرون ذلك يلغي كل سبل التعبير الحر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهي أسهل طريقة تتبعها معظم الدول والحكومات، رغم أن استخدامها وتجسيدها واقعا يعدّ نادرا عدا أوقات الأزمات التي تمس الأمن القومي وسلامة الدول خاصة الكبرى منها.

بينما بلغت نسبة المعارضين **20.87 %**، وقد يرجع ذلك للأساتذة الذين يعتبرون أن بلوغ درجة حجب المواقع نادرة جدا، ولا تكون إلا في حال الحروب السياسية والعسكرية والأمنية التي قد تتعرض لها الدول عبر هذه المواقع والتي أطلق عليها بالحروب السيبرانية أو البديلة، لذلك فإن حجبها ليس بالحل الأمثل حسبهم. لنجد أن **11.51 %** والتي تمثل **الأقلية** جاءت إجاباتها **محايدة**، ويفسر ذلك بالأساتذة الذين يستخدمونها للتواصل الشخصي، أو الذين يعانون من هاجس أن كل ما يقومون به عبر هذا الفضاء الرقمي مراقب ومسجل في ظل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الذكية، الأمر الذي يجعلهم لا يعبرون عن آرائهم لا بالإيجاب ولا بالسلب.

● **عدم السماح بالتعليق على منشورات معينة:** من نتائج الجدول أعلاه تبين لنا أن أغلبية المبحوثين جاءت إجاباتهم موافقة على أن عدم السماح بالتعليق على منشورات معينة يعدّ قيد من القيود التعسفية المفروضة على حرية التعبير في ظل الحروب السيبرانية، إذ بلغت نسبتها **50.47 %**، ويفسر ذلك بالمبحوثين الذين لديهم توجه أو ميل سياسي معين، وهذا ما يتعرض له الكثيرون أثناء نشرهم لمنشورات حول قضايا سياسية دولية تتعارض مع سياسة مواقع ووسائط التواصل الاجتماعي، فيتلقون على إثر ذلك إنذارات وتحذيرات متتالية للتوقف عن النشر والتعليق أو الغلق ومنع الاستخدام لحساباتهم لإشعار لاحق.

أما **16.21 %** من المبحوثين فقد كانت إجاباتهم **معارضة** لذلك، ويفسر ذلك بالأساتذة الذين لا يعتبرون عن آرائهم في القضايا السياسية والدولية ليس مهمة، بينما يهتمون بالتعبير عن آرائهم في القضايا الأخرى، غير أن **33.32 %** من الأساتذة كانت نتائجهم **محايدة**، وهم من لا يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي إلا للضرورة التعليمية والأكاديمية فقط، ولا يعبرون عن آرائهم في باقي المجالات.

● **تذبذب شبكة الانترنت وقطعها أحيانا بطريقة متعمدة:** اتضح من نتائج الجدول أعلاه أن غالبية مفردات عينة الدراسة كانت إجاباتها **موافقة** على أنّ ذلك يعتبر عائقا بالنسبة لهم، وهذا بنسبة مقدرة بـ: **64.67 %**، خاصة إذا تعلق الأمر بالقضايا المصرية والأحداث غير المتوقعة، فتكون الطريقة الأنسب لتعطيل الشعوب عن التعبير عن آرائهم خاصة في ظل الحروب السيبرانية، مثل ما حدث في قضية الحراك الشعبي الجزائري، القضية الفلسطينية وغيرها من القضايا. في حين عارضت **17.10 %** من مفردات الدراسة عن ذلك، إذ يعتبرون تذبذب شبكة الانترنت وقطعها أحيانا ليس بعائق لوجود وسائل أخرى للتعبير عن آرائهم، كالقنوات التلفزيونية والإذاعة والصحف خاصة في ظل الإعلام التفاعلي.

أما **18.23 %** من المبحوثين فقد التزمت **بالحياد**، ويفسر ذلك بالأساتذة الذين ليس لهم ميل أو توجه سياسي، فيعتبرون وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية هي المصدر الرئيسي والموثوق لتلقيهم المعلومات حول مختلف القضايا السياسية، بينما يعتبرون أن مواقع التواصل الاجتماعي ليس بالأمر الضروري بالنسبة لهم.

5. أقرت الجزائر قوانين حرية التعبير الرقمي في ظل الحروب السيبرانية من وجهة نظر أساتذة الاعلام والاتصال عينة الدراسة من خلال:

• فتح المجال للوصول إلى مختلف المعلومات، تعديلها أو حذفها: انطلاقا من نتائج الجدول أعلاه تبين موافقة الغالبية، وذلك بنسبة 68.19 %، ويفسر ذلك بالمبحوثين الذين يمتحنون مهنة الإعلام كمهنة موازية سواء كموظفين عبر الوسائل التقليدية أو عبر الوسائل الإلكترونية، والذين يسعون لتحقيق سبق الصحفي ونشر المعلومات الجديدة والموثوقة، إذ لا يتحقق هذا إلا في ظل فتح المجال أمامهم للوصول إلى هذه المعلومات، خاصة في ظل هذا التطور التكنولوجي الرهيب الذي يشهده العالم اليوم. بينما وجدنا أن 19.14 % من المبحوثين كانت اتجاهاتهم معارضة لذلك، ويفسر ذلك بالمبحوثين الذين لديهم دراية بالمخاطر الناجمة عن فتح المجال للوصول إلى مختلف المعلومات، أو حتى السماح بتعديلها أو حذفها، ويعتبرون ذلك يمس بخصوصية الأفراد والمؤسسات والدول وحرياتهم، إذ يؤدي ذلك إلى إمكانية قرصنة بياناتها أو حتى إتلافها في كثير من الأحيان عن طريق إطلاق الفيروسات الخبيثة والبرمجيات المدمرة للمعلومات، وهذا في حد ذاته يُعدّ تعدد على حريات الآخرين ويتنافى مع مبادئ حماية الحقوق والحريات للأفراد والمؤسسات والدول. و 12.67 % المتبقية كانت إيجابتها محايدة، ونفسر ذلك بالأساتذة محدودي البحث عن المعلومات المتعلقة بمختلف القضايا السياسية.

• النفاذ إلى مختلف البيانات السرية والسماح باستخدامها: وافق 48.74 % من المبحوثين على هذه العبارة، ويفسر ذلك بالأساتذة الذين يعتبرون ضرورة الوصول إليها هذه البيانات ضرورة حتمية خاصة في ظل متطلبات الفضاء الرقمي عموما ومتطلبات الحروب السيبرانية تحديدا. خاصة منهم أولئك الذين يمتحنون كصحفيين عبر مختلف الوسائل الإعلامية، إذ يعتبرون أن التدفق الحر للمعلومات يجب أن يكون هو القاعدة وليس الاستثناء.

بينما يعارضها 35.69 % منهم، ويفسر ذلك بالأساتذة الذين لديهم دراية شاملة بالعقوبات الصارمة المترتبة عن اختراق خصوصية الآخرين وحرياتهم من أفراد، مؤسسات ودول، لأن ذلك يتنافى مع مبادئ وأسس حرية التعبير عموما. أما 15.57 % فقد عبّروا بالحياد تجاهها ويفسر ذلك بالأساتذة الذين ليس لديهم اهتمام أصلا بإبداء آرائهم نحو مختلف القضايا السياسية، الاجتماعية والثقافية عبر الفضاء الرقمي، لذلك لا يهتمهم الحصول على المعلومات أو إلزامية الوصول إلى مصادرها.

• إمكانية مناقشة مختلف المحتويات الرقمية: انطلاقا من نتائج الجدول أعلاه تبين لنا أن الغالبية القصوى للمبحوثين والمقدرة نسبتهم بـ: 81.20 % موافقين على ذلك، ويمكن تفسير هذا بالمبحوثين ذوو الاهتمام الكبير بمناقشة مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تهمهم وهم المجتمع بشكل عام وإبداء آرائهم وطرح أفكارهم وتوجهاتهم بكل حرية وموضوعية، غير أن هذا قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تجاوز حقوق وحريات الآخرين. بينما كانت اتجاهات 15.96 % من المبحوثين معارضة، وهم الأساتذة الذين لا يعتمدون على الفضاء الرقمي إلا في الاتصالات الشخصية أو لأهداف أكاديمية علمية وهو ما يتوافق مع نتائج الجدول رقم 5 فيما تعلق منه بحجب المواقع وتذبذب شبكة الانترنت. أما الأقلية القصوى والمقدرة نسبتها بـ: 2.84 % فالتزمت الحياد، ويفسر ذلك بالأساتذة الذين نادرا ما يستعملون هذا الفضاء، ويكون ذلك لغرض التواصل الشخصي أو لغرض علمي أكاديمي بحث.

6. اتجاهات أساتذة الاعلام والاتصال عينة الدراسة نحو أبعاد حرية التعبير في ظل الحروب السيبرانية

• حماية حرية التعبير كضرورة حتمية في ظل مجتمع المعلومات: وافق 57.61 % من المبحوثين على هذه العبارة، ويفسر ذلك بالأساتذة الذين لديهم إطلاع على مختلف القوانين التي تكفل حرية التعبير خاصة في المجتمعات الديمقراطية ومختلف العقوبات المنجزة عن تجاوزها، وكذا العواقب الوخيمة لسوء استخدام الفضاء الرقمي تحت مسمى حرية التعبير، وقد نصت المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على ذلك، بينما 20.94 % جاءت نتائجهم معارضة ويفسر ذلك بالأساتذة المتخوفين من العقوبات الصارمة للحكومات والدول على الأفراد عبر الفضاء الرقمي مبررين ذلك بتجاوزهم لمبادئ حرية التعبير ، وقد أشار إلى ذلك ديفيد كاي في قوله

"أن الحكومات للأسف تتحرك في الاتجاه الخطأ، إذ تفرض عقوبات وتهديدات مباشرة على حرية التعبير عبر الأنترنت"، أما 21.45 % المتبقية فكان اتجاهها الحياد كون هؤلاء الأساتذة ليس لديهم أي اهتمام بالفضاء الرقمي بشكل عام وبحرية التعبير عبر هذا الفضاء بشكل خاص، فلا يبدون آراءهم ولا يدلون بما عبره تفاديا للمتابعات القانونية الناتجة عن سوء أو خطأ استخدامها.

• **مناخ ومجال الحروب السيبرانية يدعم حرية التعبير:** أوضحت نتائج الجدول أعلاه أن 19.24 % من المبحوثين والتي تمثل الأقلية جاءت اتجاهاتهم موافقة لذلك، ويفسر هذا بالأساتذة الذين يرون أن الفضاء الرقمي أتاح لهم الفرصة للتعبير عن آرائهم بكل حرية عن مختلف القضايا، خاصة منهم المتحكمين في تقنيات وبرامج الحواسيب التي تجعلهم يدمجون بين الصوت والصورة والحركة والألوان في بث منشوراتهم عبر وسائط التواصل الاجتماعي والتي تحدث صدا لدى الرأي العام. غير أن الغالبية منهم والمقدرة نسبتهم بـ: 75.39 % كانوا معارضين، ويفسر هذا بالأساتذة الذين تعرضوا لاختراق حساباتهم أو قرصنتها أو إلحاق ضرر بأجهزة الحواسيب الخاصة بهم نتيجة التعبير عن آرائهم دون تمكنهم من استعادتها، وهو ما يبرر حقيقة وجود تقييدات تقنية تمنع ضحايا الهجمات السيبرانية من ردع المعتدي المحتمل مجهول الهوية. أما الأقلية المتبقية فقد فضلت الحياد، كانت نسبتها 5.37 %، ويفسر هذا بالأساتذة الذين التزموا الصمت بدل الإفصاح عن آرائهم تفاديا للهجمات السيبرانية التي انتشرت بشكل رهيب.

• **تكريس الديمقراطية والحفاظ عليها:** تبين لنا من نتائج الجدول أعلاه أن 54.48 % من المبحوثين جاءت إجاباتهم موافقة لفكرة تكريس الديمقراطية والحفاظ عليها، ويفسر هذا بالأساتذة الذين يعتبرون أن حماية حرية التعبير في الفضاء الرقمي ضرورة حتمية تقتضيها التطورات التكنولوجية الراهنة، وقد بدلت جهود كثيرة لأجل ذلك إذ يتم تنفيذها من خلال ضمان الوصول الآمن للمعلومات ومصادرها دون الخضوع لرقابة التنصت وآثار ممارسات الحكومات القمعية. لنجد أن 31.94 % من المبحوثين معارضين لذلك، حيث يمكننا تفسير ذلك بالأساتذة الذين يرون أن الحروب السيبرانية لم تعزز الديمقراطية وبالتالي فهي لم تكفل أصلا حرية التعبير، وهذا ما أشار إليه أحد المعلقين بقوله " أن حرية التعبير غير مكفولة تماما حتى في الدول الديمقراطية". أما 13.58 % ففضلوا الحياد كونهم ليس لديهم أي اهتمام بالمجال السياسي ولا بفكرة الديمقراطية وتعزيزها كمطلب تسعى إليه جل الدول والحكومات إن لم نقل كلها.

7. اتجاهات أساتذة الإعلام والاتصال عينة الدراسة نحو وسائط التواصل الاجتماعي كمجال لحرية التعبير في ظل الحروب

السيبرانية

• **تدعم وسائط التواصل الاجتماعي حرية التعبير:** عبر 46.61 % من مفردات عينة الدراسة بالموافقة عن هذه العبارة، خاصة وأن الفضاء الرقمي سمح بسرعة وحرية انتشار المعلومات وتناقلها بين مختلف الأفراد. أما 40.91 % من المبحوثين فهم معارضين لذلك، ويفسر هذا بمن يعتبرون أن سرعة وسهولة التواصل عبر وسائط التواصل الاجتماعي وسهولة الوصول إلى البيانات عبر شبكة الانترنت له من الأضرار الوخيمة والجسيمة على الأفراد والدول، خاصة إذا ما أسئ استخدامها ومس ذلك بالأمن القومي والآداب العامة، وهو ما يعدّ تقييدا صريحا لحرية التعبير. في حين التزم 12.48 % من المبحوثين بالحياد تفاديا منهم لأي نوع من أنواع الهجمات السيبرانية.

• **تعتبر الفيديوهات والصور المنشورة على اليوتيوب دليل واضح على صدق المعلومات:** انطلاقا من نتائج الجدول أعلاه وافق 52.17 % من المبحوثين على ذلك، ويفسر ذلك بالفئات التي تعتمد بشكل كبير على البث المباشر أو وضع فيديوهات مصورة عبر قنواتها في اليوتيوب وتلقى صدى لدى الرأي العام وتؤثر عليه. بينما التزم الحياد 12.68 % من المبحوثين الذين ليس لهم اهتمام بالفضاء الرقمي عموما ولا بما يبث عبره. أما 35.15 % فقد جاء اتجاههم معارض ويفسر ذلك بالمبحوثين الذين يعتبرون أن ليس كل ما يبث من فيديوهات وصور عبر اليوتيوب يحتمل الصدق ويحتمل الخطأ.

• ساهمت الفيديوهات المنشورة عبر وسائط التواصل الاجتماعي في كشف اللبس عن الكثير من القضايا المعتمدة: تبين لنا من نتائج الجدول أعلاه أنّ غالبية المبحوثين وافقوا على ذلك، حيث قدرت نسبتهم بـ: 81.27% ويمكن تفسير ذلك بعدد الأمثلة أبرزها ما حدث في فترة الحراك الشعبي الجزائري 22 فيفري 2019، حيث كان البث المباشر من طرف مختلف الأفراد على اختلاف جنسهم ووظائفهم التي يشغلونها ينقل صور مباشرة وبكل حرية وموضوعية. أما الأقلية منهم المقدرة نسبتها 11.4% فقد كانت معارضة، ويفسر ذلك بمن يعتبرون كل ما هو منشور عبر وسائط التواصل الاجتماعي من فيديوهات وصور ومنشورات أخرى على اختلاف أشكالها تتم بطريقة عفوية ولا تتوفر على فنيات التحرير الإعلامي، ودون ضوابط قانونية، وهو ما قد يعرضهم لمتابعات قانونية تعسفية. بينما 7.33% من المبحوثين التزموا الحياد، ويفسر ذلك بكوهم لا يهتمون أصلاً بوسائط التواصل الاجتماعي ومحتوياتها.

8. آثار الحروب السيبرانية تعتبر تعدّ صريح على حرية التعبير من وجهة نظر أساتذة الإعلام والاتصال عينة الدراسة

• إطلاق الفيروسات المدمرة للحواسيب والبرامج المتعلقة بالأشخاص والمؤسسات والدول: تبين لنا من نتائج الجدول أعلاه أن: 82.41% من المبحوثين وهي الغالبية القصوى موافقين على هذه الفكرة، ويفسر ذلك بما نشهده اليوم من حروب سيبرانية فتحت المجال أمام فرص الوصول إلى مختلف المعلومات والقيام بتعديلها أو إتلافها، معتمدين في ذلك مختلف أساليب القرصنة والهجمات السيبرانية وكذا إمكانية التدخل في العمليات التقنية الأساسية. أما 10.91% وهم يمثلون الأقلية الصغرى من المبحوثين فقد جاءت اتجاهاتهم معارضة لذلك، وتفسيرها أنه كلما كانت حسابات الأفراد والمؤسسات والحكومات والدول مؤمنة كلما صعب اختراقها، وعليه فإن دواعي إبداء الرأي والتعبير عنها بكل حرية بالنسبة لهم ليس شرطاً أن تكون عبر الفضاء الرقمي وإنما توجد سبل أخرى لذلك أبسطها وسائل الاتصال الجماهيري. في حين التزم 6.68% من المبحوثين بالحياد، ويفسر ذلك بالأساتذة بحساباتهم عبر الفضاء الرقمي في التعبير عن آرائهم بكل حرية، لذلك فإن قرصنتها أو اختراقها لا يقلل من إمكانية التعبير عن آرائهم بكل حرية.

• حظر بروتوكول الانترنت: عبر أغلب المبحوثين المقدرة نسبتهم بـ: 71.05% عن موافقتهم لكون حظر بروتوكول الانترنت كأحد الآثار السلبية للحروب السلبية المؤثرة على حرية التعبير، يفسر ذلك بعدم ضمان الوصول الآمن للمعلومات وعدم حماية حرية استخدام الانترنت. أما 23.61% من المبحوثين فكانت اتجاهاتهم معارضة، ويفسر ذلك بالفئة التي تعتبر عن آرائها بكل حرية عبر وسائل الاتصال الجماهيرية وليس بالضرورة عبر حساباتهم في الفضاء الرقمي، لذلك فإن حظر بروتوكول الانترنت لا يؤثر عليهم سلباً في إبداء آرائهم بكل حرية حول مختلف القضايا. بينما 5.34% المتبقية كان اتجاهها الحياد، وتفسير ذلك عدم اهتمامهم بالفضاء الرقمي.

• انتشار الهجمات الالكترونية بشكل واضح وجلي: جاءت نتائج الجدول أعلاه متفاوتة، فنسبة المبحوثين بصيغة موافق قدرت بـ: 54.84%، محايدين قدرت بـ: 21.72%، أما معارض فقدرت بـ: 23.44%، ويفسر ذلك بأن الهجمات السيبرانية تعد واحدة من أبرز التأثيرات السلبية المؤثرة على حرية التعبير خاصة بالنسبة لفئة الموافقين، في حين جاء التزام الفئة المحايدة نظير عدم اهتمامهم بالفضاء الرقمي كمجال لإبداء آرائهم وتعبيرهم عنها بكل حرية. أما المعارضين فقد كانت اتجاهاتهم ناتجة عن عدم تعرضهم لهجمات سيبرانية.

9. أثر الانترنت على حرية التعبير من وجهة نظر أساتذة الاعلام والاتصال عينة الدراسة

• تمنح المستخدمين القدرة على تجاوز مهام حراس البوابات ممّا أدّى الى الحد من حرية التعبير: تبين نتائج الجدول أعلاه موافقة 52.82% من المبحوثين، إذ يمكن تفسير ذلك بأن المستخدمين للفضاء الرقمي تعددت مهامهم وتجاوزت مهام حراس البوابة إلى تعديل أو حذف محتوياته أو حتى النفاذ إلى البيانات السرية لمستخدمين آخرين واستغلالها ضدهم، الأمر الذي انجر عنه اختراق خصوصية الآخرين وحرياتهم والمساس بالمصلحة العامة والأمن القومي. بينما عارض 18.07% من المبحوثين، وهي تمثل الأقلية الذين يرون أن مستخدمي الفضاء الرقمي ليس بالضرورة لديهم القدرة على اختراق خصوصية الآخرين وحرياتهم. أما 22.84% فقد عبروا عن حيادهم ذلك أن استخدامهم للفضاء الرقمي محدود.

● بروز قدرات جديدة لإنشاء وتحرير المحتوى ساعد على خلق النزاهة وضمان حرية تعبير أكبر: نتائج الجدول أعلاه أوضحت موافقة 52.75 % من الباحثين على هذه العبارة، ويفسر ذلك بالفئة التي اعتبرت الحروب البديلة دافعا لها لاكتشاف خبايا الفضاء الرقمي وساهمت في تطوير قدراتهم لإنشاء وتحرير المحتوى عبره، مع ضرورة العمل وفق معايير أخلاقية تضمن نزاهة المحتوى وتعزز من حرية التعبير عبره، بينما التزم الحياد 20.87 % من الباحثين، مفسرين ذلك بالفئة التي تعد حساباتهم عبر الفضاء الرقمي، وتحديدًا عبر وسائط التواصل الاجتماعي للترفيه أو للاطلاع على مختلف الأحداث والمستجدات دون اعتمادها كفضاء لإبداء الرأي والتعبير عنها. أما 26.38 % فقد مثلت الفئة المعارضة لذلك، ويفسر هذا بمن يرون أن الفضاء الرقمي أتاح لمن يطلق عليهم اليوم صانعي المحتوى الذين تجاوزوا كل المعايير الأخلاقية تحت مسمى حرية التعبير، وبالتالي فإنه لا يمكننا اعتبار هذا الأمر داعما لحرية التعبير.

● ظهور حروب الأفكار تحت مسمى حرية التعبير: تبين لنا من نتائج الجدول أعلاه أن 53.26 % موافقين على هذه العبارة، ويفسر ذلك بما نشهده اليوم من صراعات إيديولوجية، سياسية واجتماعية، وتضارب الثقافات عبر وسائط التواصل الاجتماعي، وكل يحاول فرض فكرته ورأيه على الآخرين دون الأخذ بعين الاعتبار المعايير الأخلاقية والدينية. في حين كانت اتجاهات 20.93 % من الباحثين محايدة، ويفسر ذلك بمستخدمي الفضاء الرقمي لأهداف علمية أكاديمية محضة دون الخوض في النقاشات العقيمة التي تهدف إلى استفزاز الآخرين. أما 25.81 % من الباحثين فقد عارضوا ذلك، ويفسر هذا بمن يرون الحروب السيبرانية فعلا لها تأثير على حرية التعبير وذلك بفتح المجال أمام مستخدمي الفضاء الرقمي لإبداء آرائهم والتعبير عنها بكل حرية، وليس لخلق صراعات فكرية وإيديولوجية.

8. نتائج الدراسة:

انطلاقا من تحليلنا لإجابات الباحثين توصلنا إلى النتائج التالية:

✓ اتجاهات أساتذة الإعلام والاتصال الجزائريين عينة الدراسة تؤكد أن للحروب السيبرانية آثارا كبيرة على حرية التعبير في ظل الحروب السيبرانية، فيمكن القول أنها ساهمت بشكل كبير في تقييد حرية التعبير عبر الفضاء الرقمي، وحتى يتم ممارستها بشكل قانوني ضمنه لابد من سن قوانين منظمة لها.

✓ ممارسة حرية التعبير في ظل الفضاء الرقمي تقتضي عدم المساس بالأمن القومي والآداب العامة لنظام الدول والمؤسسات والأشخاص وكذا النظام العام لها، مع تجنب المساس بقواعدها الأمنية والعسكرية

✓ تؤكد اتجاهات الباحثين على عدم التعدي على شبكة المعلومات الخاصة بأية شخص أو مؤسسة أو دولة، من خلال تجنب قرصنة واختراق الحواسيب وسرقة المعلومات الخاصة به، وعدم ممارستها تحت مسمى حرية التعبير.

✓ تفادي العمل على سد أي مجال معلومات عبر شبكة الإنترنت من خلال اعتماد التقنيات وبرمجيات الاصطفاء، هذه الأخيرة التي تمنع نشر بعض الكلمات أو العبارات، وهو ما يعتبر أيضا تعدد واضح على حرية التعبير.

9. التوصيات:

➤ حماية حرية التعبير في الفضاء الرقمي من أضرار الحروب السيبرانية وجب الالتزام بما تمليه علينا القوانين والتشريعات الدولية المقررة لحرية التعبير ونمط ممارستها في ظل هذا الفضاء الرقمي.

➤ تفاديا للأضرار التي تلحقها الحروب السيبرانية بالفضاء الرقمي عموما وانعكاساتها السلبية المحتملة على الإنسانية وممارسة حرية التعبير ضمنه يفضل أن تسن قوانين صريحة تنظم ممارستها.

➤ منح حق الوصول إلى مصادر المعلومات المتاحة عبر الفضاء الرقمي دون اعتماد أساليب القرصنة المقيدة لحرية التعبير عبره.

- تفادي اعتماد أساليب وبرمجيات الاصطفاء والفلترية لكلمات أو عبارات معينة ضمن الفضاء الرقمي، وفتح المجال لحرية التعبير بشكل أكبر مع مراعات عدم المساس بحرية الأفراد والمؤسسات والدول.
- سن قوانين واضحة تجرم وتعاقب من يجرؤ على قرصنة واختراق الحواسيب وسرقة المعلومات الخاصة بالأفراد والمؤسسات والدول.
- عدم المساس بالقواعد الأمنية والعسكرية للدول تحت مسمى حرية التعبير التي تقرها القوانين والتشريعات.

IV- الخلاصة:

ختاماً، وانطلاقاً من رصدنا لاتجاهات أساتذة الاعلام والاتصال الجزائريين عينة الدراسة يمكننا القول أنّ الحرب السيبرانية أو الإلكترونية وباعتبارها واحدة من نتائج التطور التكنولوجي، أحدثت نقلة نوعية في كافة مجالات الحياة، خاصة فيما تعلق منها باستعمال الحواسيب والإنترنت، وتعددت آثارها بفضل هذه الوسائل الإلكترونية المستعملة والعابرة للحدود الزمانية والمكانية، كما أفرزت مجموعة من التشريعات والقوانين المقننة لحرية التعبير والمعرّضة لها، خاصة في ظل هذا النوع من الحروب الذي بات يهدد مختلف الشعوب والدول.

لذلك فإنه يمكننا القول أيضاً أنّ العلاقة بين الحرب السيبرانية وحرية التعبير علاقة تبادلية، أو علاقة أخذ وعطاء من الطرفين هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعددت منابر حرية التعبير لمواكبة التطورات التكنولوجية وتطورات الإنترنت بما يعود إيجاباً على المصالح العامة والخاصة، لا لأن تصبح مساح للحروب والتعدي على الحقوق والحريات.

- الإحالات والمراجع :

- نادية بوراس. (2018). فكرة النظام العام كقيّد على حرية التعبير. مجلة الدراسات الحقوقية، 05 / رقم 02(10)، صفحة 93.
- دراع عبد الهادي (2018). الحق في الخصوصية كآلية لكبح ممارسة حرية التعبير، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 2، ص 422.
- زينب شنوف. (2020). الحرب السيبرانية في العصر الرقمي: حروب ما بعد كلاوزفيتش. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09 (العدد 02)، (جويلية). ص 99.
- دليلة العوفي. (2021). الحرب السيبرانية في عصر الذكاء الاصطناعي ورهائنا على الأمن الدولي Cyber war in the age of artificial intelligence and its challenges on international security. مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية المجلد 9 / العدد 02 (10)، 782.
- عبد الواحد صلاح حيدر. (2021). حروب الفضاء الإلكتروني/ دراسة في مفهومها وخصائصها وسبل مواجهتها. ص 21-22.
- يحي شقير. (2021) قوانين الجرائم الإلكترونية في الدول العربية مع التركيز على الأردن، الإمارات ومصر. مؤسسة فريديريش ناومان من أجل الحرية، ص 41.
- E4] ، سلسلة الوحدات التعليمية الجامعية: (2021). مكافحة الإرهاب/ الوحدة التعليمية 13: عدم التمييز والحريات الأساسية. UNODC مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ص 01.
- إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية. (2016)، مشروع تنسيق التشريعات السيبرانية لتحفيز مجتمع المعرفة في المنطقة العربية. بيروت - لبنان. ص 9.
- سعيد درويش. (2015). الحروب السيبرانية وأثرها على حقوق الإنسان - دراسة على ضوء. أحكام " تالين". المدلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، ص 183-184.
- جمدون إ. تورية. (2011)، البحث عن السلام السيبراني. الاتحاد الدولي للاتصالات، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات وفريق الرصد الدائم لأمن المعلومات الاتحاد العالمي للعلماء، ص 39-40.
- ساشا رومانوسكي، مارتين سي ليبكي. (2015)، حرية استخدام برمجيات الإنترنت والأنشطة المحظورة. RAND، ص 03.
- أنور نجاد صديقي المساعدة. (2018)، إشكالية الاختصاص في الجرائم الإلكترونية. المجلة الدولية للقانون (العدد الرابع الخاص بالحصار)، ص 3.
- زهير كرور. (2020)، الإنترنت وحرية التعبير: تحديات جديدة للمبادئ الموحدة لحقوق الإنسان، المجلد 13، العدد 1، ص 42-43.
- HUMAN RIGHTS WATCH ، (2006). الحرية الزائفة: الرقابة على الإنترنت في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ص 17.
- عبد الهادي درار، نسيم درار. (2020). جرائم ممارسة حرية التعبير في البيئة الرقمية وإثباتها. برلين - ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ص 48.
- وسيم حرب. (2011). ورشة عمل حول إرشادات الإسكوا لتنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية. مشروع المجانسة الإقليمية للإرشادات السيبرانية الإسكوا، ص 3.
- خالد بن سعيد. (2020)، الإطار المفاهيمي للجريمة الإلكترونية. كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولاي الطاهر - سعيدة: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية - برلين - ألمانيا. ص 22.